واذ قد صرح الائمة بتخصيصه حيث تأولوه بما هو ذان الباب الا شر
فلو مه بقطع شأن الشر بتنكيره وفيه نظر اذ انما عمل النفي
والمعنوي سواء مع امتناع التقديم مع بقياء عمله فيحوز
تقديم المعنوي دون اللفظي لحكم ثم لانهم اشتهروا بحصص الاقتضاء
التقديم لحصوله بغير ما ذكره ثم لانهم امتنعوا ان يراد المهر شر
لا خير ثم قال ويقرب من ضمن هو قام زيد قائم مع التقوى لتضمنه
الضمير وشبهه بالذي غنه من جهة عدم تغيره في الكلم والخطاب
والغيبة والله اعلم بحكمة ولا عبرة بما عاملتها في البناء وما ذكره
لتقديم كالملازم لفظ شر وغيره ونحو شتان لا يجتمعان وغيرك لا يجود
بمخل انت لا تجتمعان وانت تجود من غير ارادة تعريف غير المخاطب
لكونه اعون على المراد بهما قيل وقد تقدم لانه دال على العموم نحو
كل ان لم تقم بخير فاخرج لم يقم كل ان تقم اقم فيفيد نفي
الحكم عن جملة الافراد لا عن كل فرد وذلك لا يستلزم ترجيح ان

على التأسيس لان الموجبة المهملة اصوله المحمول فرقوة السالبة
الجزئية المستلزمة لنفي الحكم من الجملة دون كل فرد والسالبة المهملة
في قوة السالبة الكلية المقتضية للنفي عن كل فرد لورود الموضوعها
نكرة في سياق النفي وفيه نظر لان النفي من الجملة في
الصورة الاولى وعن كل فرد في الثانية انما افاده الاداة
الما اضيف اليه كل وقد زال ذلك لاسناد اليها فيلزم
تأسيسا لا تأكيدا ولان الثانية اذا افادت النفي
عن كل فرد فقد افادت النفي عن الجملة فاذا حملت كل على
الثانية لا يكون تأسيسا ولان النكرة المنفية اذا عمت
كان قولنا لم يقم احد سالبة كلية لا مهملة وقال عبد القاهر
ان كانت كلمة كل واقعة في حيز النفي بان اخرت عن اداته
نحو ما كل ما يتمنى المرء يدركه او معمولة للفعل المنفي نحو ما جاءني
القوم كلهم او لم اضف كل المدلول عليها كل الدراهم لم آخذ دونه النفي

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)